

٢١٢٤
ب . ا

ايضاظ الناشئين ، تأليف البركلي ، محمد بن
ببر علي - ٥٩٨١ . كتب سنة ١٠٨١ هـ .

٨ ق ١٥ س ٢٠ ص ١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن .

٦٨٣٨

الاعلام ٦ : ٢٨٦ هدية العارفين ٢ : ٢٥٢

أ - المؤلف

١ - المذهب الحنفي
ب - تاريخ النسخ .

٦/١٣٧٨ ف

UNIVERSITY LIBRARIES



شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم

15/1/1372

من دار الحرب لا يتخلو عن الحج والغزو ولكن
 ليس له مال وله مال ولكن لا تسمع نفسه
 بانفاقه فيستاجر رجل وأما إذا كان نفس
 الحج والغزو أيضا لأجل المال فلا شك في عدم
 كونه عبادة مستوجبة للثواب لنفسه وأما
 كونه مسقطا للحج عن الأمر ففيه تردد عند المحققين
 للأجرة واحتمال الاسقاط انما نشأ من تحقق الركنين
 اعني المال من الأمر بذية صادقة ومن عجزه عن الركن
 الآخر فيرجى من سعة رحمة الله تعالى ان يجعل صورة
 الاعمال الصادرة من الغير بامر العاجز كأنها صادرة
 منه حتى يتم ركنه منه وأما الاذان والامامة
 والتعليم بالأجرة على قول البعض فلا شك انها
 ليست بعبادة مستوجبة للثواب فتجوز بالأجرة
 فيها ليس من حيث انها عبادة بل من حيث انها
 وسيلة لها فاخذ الأجرة وعدم النية انما ينافيان
 كونها

فان قلت فلو كان الحج والغزو عبادة مستوجبة للثواب لكانت عبادة مستوجبة للثواب لنفسه وأما كونه مسقطا للحج عن الأمر ففيه تردد عند المحققين للأجرة واحتمال الاسقاط انما نشأ من تحقق الركنين اعني المال من الأمر بذية صادقة ومن عجزه عن الركن الآخر فيرجى من سعة رحمة الله تعالى ان يجعل صورة الاعمال الصادرة من الغير بامر العاجز كأنها صادرة منه حتى يتم ركنه منه وأما الاذان والامامة والتعليم بالأجرة على قول البعض فلا شك انها ليست بعبادة مستوجبة للثواب فتجوز بالأجرة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من حيث انها وسيلة لها فاخذ الأجرة وعدم النية انما ينافيان كونها

كونها عبادة لا وسيلة وأما الرقية بالأجرة
 على قول البعض فليس بعبادة ايضا بل هي من
 قبيل التداوي فظهر ان كل عبادة من حيث
 هي عبادة لا يجوز الاقدام عليه لأجل المال
 فان قلت فليجزم ما نحن فيه ايضا لأجل المال
 غاية ما في الباب ان لا يكون عبادة مستوجبة
 للثواب وهذا لا يضر بالجواز كالاشياء التي احرز
 عنها واتي فرف بينها وبين ما نحن فيه حتى تجوز
 تلك عند البعض ويحرم هذا بالاتفاق قلت
 تلك الاشياء مشتملة على شيئين وصف العبادة
 ووصف الوسيلة وليست مختصة للعبادة في
 وضع الشرع حتى يحرم لغير الله تعالى بالاتفاق
 فبعدم النية واخذ المال ينتفي الاول ويبقى
 الثاني الذي هو مراد المستاجر فيتحقق معنى
 الاجارة اعني تملك المنفعة بعوض وأما ما نحن فيه

فان قلت فلو كان الحج والغزو عبادة مستوجبة للثواب لكانت عبادة مستوجبة للثواب لنفسه وأما كونه مسقطا للحج عن الأمر ففيه تردد عند المحققين للأجرة واحتمال الاسقاط انما نشأ من تحقق الركنين اعني المال من الأمر بذية صادقة ومن عجزه عن الركن الآخر فيرجى من سعة رحمة الله تعالى ان يجعل صورة الاعمال الصادرة من الغير بامر العاجز كأنها صادرة منه حتى يتم ركنه منه وأما الاذان والامامة والتعليم بالأجرة على قول البعض فلا شك انها ليست بعبادة مستوجبة للثواب فتجوز بالأجرة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من حيث انها وسيلة لها فاخذ الأجرة وعدم النية انما ينافيان كونها

فان قلت فلو كان الحج والغزو عبادة مستوجبة للثواب لكانت عبادة مستوجبة للثواب لنفسه وأما كونه مسقطا للحج عن الأمر ففيه تردد عند المحققين للأجرة واحتمال الاسقاط انما نشأ من تحقق الركنين اعني المال من الأمر بذية صادقة ومن عجزه عن الركن الآخر فيرجى من سعة رحمة الله تعالى ان يجعل صورة الاعمال الصادرة من الغير بامر العاجز كأنها صادرة منه حتى يتم ركنه منه وأما الاذان والامامة والتعليم بالأجرة على قول البعض فلا شك انها ليست بعبادة مستوجبة للثواب فتجوز بالأجرة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من حيث انها وسيلة لها فاخذ الأجرة وعدم النية انما ينافيان كونها

فتمحضة للعبادة ومشروعة لها فقط فجعلها
 لغیر الله تعالى قلب الموضوع وتغيير المشرع فيحرم
 وايضا ليس وضعه الا لوصف العبادة وحصول
 الثواب الذي هو مراد المستأجر فاذا انتفى بعدم
 النية لا يبقى فيه منفعة اصلا فيلغوا فلا
 يتحقق فيه معنى الاجارة فان قلت كثير من
 الناس يظنون ان النية تحقق مع كون الباعث
 قصدا اخذ المال بان يتلفظوا بكسائهم فانريد
 القراءة ونحوها لله تعالى ويخطر وبيالهم معناه
 فعندهم ان مجرد عمل اللسان وحديث النفس
 نية فهل يكون هذا الجهل عذرا في الاقدام و
 اخذ المال قلت الجهل بالامور الظاهرة المشهورة
 لا يكون عذرا في دار الاسلام كمن جهل يكون
 الخمر اسما للمسكر مخصوص وطن انه اسم لشيء آخر
 فتناول المسكر مخصوص والوطئ مخصوص
 لا يكون

فتمحضة للعبادة ومشروعة لها فقط فجعلها

لا يكون معذورا اصلا فكذلك النية فان
 معناها لغة وعرفا وشرعا هو القصد الباعث
 على العمل حتى يعرفها الصبيان الذين لا اهنداء
 لهم للنظر والاستدلال مثلا ان رجلا قال
 لرجل اذهب كل يوم الى فلان العالم فزره فلك
 لكل زيادة درهم فطمع ذلك الرجل الدرهم فراره
 كل يوم واخذ الدرهم وقال عند زيارته ذلك
 العالم بلسانه اني ازورك حباك وشوقا الى
 مصاحبتك ومكالمتك وان قصدي
 ونيتي رؤية جالك والتلذذ به وعرف صبي
 ميزان محي ذلك الرجل وزيارته انما هو لاجل
 الدرهم فلا شك ان ذلك الصبي يكذب ذلك
 الرجل ويعتد قوله هذا اسم هراء وسخرية فلا
 كلام في عدم كون مثل هذا الجهل عذرا في
 تناول الحرام وانما الكلام في كونه عذرا في دفع

مما ذكر لم يجز العمل بها قال الفاضل المحقق ابن
الهام في شرح الهداية لو وجد بعض نسخ النوادر
في زماننا لا يحل عروضا فيها الى محمد ولا الى
ابن يوسف لانها لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم
تداول نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلا
في كتاب مشهور ومعروف مثل الهداية والمبسوط
كان ذلك تقويلا على ذلك الكتاب انتهى فظهر
من هذا ان مجرد كون المصنف ثقة لا يكفي في جواز
الاعتماد عليه مالم يستهر والمرحان لا تعلم
نفسها ولا مصنفها فضلا عن الشهرة وكون
مصنفه ثقة فكيف يجوز الاعتماد عليه مع مخالفة
الادلة والكتب المعتمدة والجواب الثالث ان ما
ذكر فيها حجة لنا ان صرح الاحتجاج بها لاعلنا
الا ترى الى قوله ولا يجوز في عمل الاخرة بالانفاق
فان الاجرة اسم لما كان غرض العامل من عمله

وليس



وليس يلزم بلفظ الاجرة بل بخلافه فان الاعتبار
للاغراض لا للالفاظ على ما بيننا في انفاذها لكن
فيشمل هذا النفي جميع صور مدعانا واما قوله الا
ان قراءة القرآن لغلة الوقف فمراده ان يقف
الرجل على من يشتغل بقراءة القرآن حسبة
كم يقف على الامراة واليتامى والفقراء من
الفقهاء والمعلمين والمتعلمين والصالحين فهذه
الوقوف جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين
لمصرف غلة الوقف لامر فيها بشئ لنفسه فيكون صلة
تعطى لمن انصف بتلك الصفات ولا كلام فيها
بل الكلام في عكس هذا اعني من يقف ويأمر
بالقراءة واعطاء الثواب وقراءة هو لاجل
المال فلا يتصور فيه معنى القلة ولذا قال
في المحيط البرهاني ولا معنى لصلة القاري
بقراءته وفي لفظ التعيين والمصرف اشعار

لما قلنا وابدل على هذا قطعا قوله لكونه سببا
 للقراءة اذ المراد القراءة حسبة حتى يكون
 خيرا او دالة ما وجوب كفاعله واما القراءة لا
 المال فشر ومعصية وربا وعمل الاخيرة لا جل
 الدنيا فيكون التمس القائل فاذا كان كذلك فذاته
 اتم كفاعله فالسببية للقراءة حسبة انما تنصو
 في صورتين احدهما من تشغله المعاش عنها
 وفي نيته ان يشتغل بها حسبة لولا المعاش
 فيكون الواقف والمعطى من ملكه سببا لقراءته
 ودال عليها فله مثل نواب القاري وثاثيرها
 من هو غافل عن نواب القراءة وفضيلتها فيذكر
 عنده ما ورد في فضيلتها وفوايرها فينبعث
 من قلبه داعية اليها وقصد فالذكر سبب
 ودال عليها فله مثل نواب القاري ايضا
 فظهر ان المنقول للمقامات لنا لا علينا والحال
 ان مدعانا

قال الحافظ العيني في شرح الهداية
 فلا عن الواقف ان يمتنع القاري
 للدنيا والآخر لا يحظر
 انما هو السبب

ان مدعانا بعد تحريره ومعرفة مباديه في
 غاية الظهور بحيث يكاد يحكم به من قلبه سليم
 ولو تشتغل بشئ من العلوم ولم يسمع ما تلونا
 واما من سمعه فعنده كشمس الضحى لا يشك فيها
 مبصر نعم يجوز ان يغلب على بعض الغفول الضعيفة
 فلا تتحمل فيوجب العمى والخفاء كظهور ضياء
 الشمس وغلبته على ابصار الحفائش فيشر حتى منع
 الابصار فالمنكره والمتروك فيه والطال الجواره
 بل المتمنى له بزعم شجرة ايمانه ويزلزل به بل يخاف
 ان يقلعه من حيث لا يشعر ولكن من يضل الله
 فلا هادي له وبذرهم في طغيانهم يعمهون
 ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور ان الذين
 حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو
 جاءهم كل آية لا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم
 وما تنغي الايات والنذر عن قوم لا يؤمنون

ان مدعانا مخالف للمكانة فكان
 كاذبا بخلاف النص

اي ايماننا كما لا مله

أي يا أيها الناس

أفانت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وما
 كان لنفس أن تؤمن إلا بأذن الله ويجعل
 الرجس على الذين لا يعقلون ^{أو تصدق منه} قل لو اجتمعت
 الأنس والنجن على أن يأتوا بدليل على الجواز
 لأبأتون به ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا
 الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا أن هدانا الله ثم تصديقه بعون الله
 في أواسط شوال سنة ثمان وسبعين تسعماية

وتم لتسوية بعون الله تعالى وفيه
 لسنة احدى وثمانين ألف
 من هجرة من الف
 والشرف